الإنتاج المعرفي الخاص بقضايا النساء في مصر: قراءة في تجارب عدد من الباحثات

نفيسة دسوقي
مديرة برنامج «مؤسسة التنمية البديلة» ـ مصر.

حين شرعت في التفكير في دراسة الإنتاج المعرفي الخاص بقضايا النساء، انطلقت من فرضية «الغياب/الحضور». «غياب» مفهوم النوع الاجتماعي عن الدراسات الأكاديمية، وبخاصة في مرحلة الدكتوراه، و«حضور» مفهوم النوع الاجتماعي، في دراسات مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال قضايا النساء. غير أنه سرعان ما اكتشفت أن هذه الفرضية، لم تكن وحدها كافية للتعامل مع هذا الموضوع، حيث وجدت أن من يبحثن قضايا النساء، هن النساء أنفسهن في الغالب الأعم. فأضيف إلى فرضية (الغياب/الحضور) لمفهوم النوع الاجتماعي، ما بين الدراسات الأكاديمية ودراسات المجتمع المدني حول قضايا النساء، تساؤلات أخرى عديدة، تتمحور في أغلبها حول طبيعة المشكلات التي تعانيها الباحثات المهتمات بقضايا النساء.

تهدف هذه الدراسة، التعرف إلى «الإنتاج المعرفي الخاص بقضايا النساء، فيما بين المؤسسة الأكاديمية، ومؤسسات المجتمع المدني»، ومن ثم التعرف إلى الباحثات اللاتي يقمن بالبحث في مجال قضايا النساء، وطبيعة الموضوعات التي يطرحنها، وكيف يطرحنها؟ وطبيعة المشكلات التي تواجههن، وكيف يتعاملن معها؟، ومن ثم مستقبل البحث في مجال قضايا النساء، في مصر.

هنا يمكن أن نشير إلى أن البحث النسوي، في الأساس، متصل من حيث المبدأ بالنضال النسوي، فالبحث النسوي يتصدى للبنى الفكرية والاجتماعية والأيديولوجيات القائمة على قهر النساء، وذلك عبر توثيق حيوات النساء، وتجاربهن، وهمومهن، وإلقاء الضوء على الأنماط والتحيزات القائمة على أساس الجنس، والكشف عن معارف النساء التي طال إغفالها. كما أن هدف البحث النسوي يتمثل بتعزيز وتحرير النساء، وغيرهن من المجموعات المهمشة. وعادة ما تقوم الباحثات النسويات، بتطبيق نتائجهن التي توصلن إليها، في سبيل تشجيع التغيير الاجتماعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية للنساء... والباحثات النسويات يتبعن وجهات نظر مختلفة، ويطرحن أسئلة مختلفة، ويعتمدن على مجال رحب

من المناهج والمنهجيات ... فنجد بعض النسويات، يستخدمن المنهجيات التقليدية ولكن مع طرح أسئلة جديدة ... وبصفة عامة فإن البحث النسوي، هو مشروع شامل يتضمن المراحل البحثية كافة، من النظرية والتطبيق، من صياغة التساؤلات البحثية وعرض النتائج (هيسي ـ بابير وليفي، 2015: 27-28).

هذا وقد خرج مصطلح «جندر» (Gender) من عباءة الدراسات النسوية، أو من واقع عمل وبحث الباحثات النسويات اللاتي حاولن وما زلن، سد الفجوة البحثية والمعرفية التي تميز، ضد النساء، في مجالات البحث الأكاديمية ... لقد ساعد مفهوم الجندر على توضيح أن التمييز الذي تعانيه النساء، لا يمكن تبريره، استناداً إلى الطبيعة البيولوجية للنساء، وإنما وجب التصدي له بوصفه نتاج ممارسات ثقافية اجتماعية وسياسية (الصدة، 2015: 280).

من جانب آخر، فإن مفهوم النوع الاجتماعي يستخدم كاستراتيجية للتنمية، تعنى إتاحة الفرص والموارد، لجميع فئات المجتمع، للوصول العادل والتمكن الفعال من مجهودات التنمية، وكمكون مؤثر يقوم على فهم احتياجات المجتمع والاستغلال الأمثل لقدرات أفراده ومؤسساته، لتحقيق المشاركة الفعالة في التنمية، لذا فإن إدماج النوع الاجتماعي، هو استراتيجية عمل في التنمية، وليس هدفاً في حد ذاته، إذ إن الهدف هو تحقيق التنمية (مركز خدمات المنظمات غير الحكومية: 2).

يرتبط بمفهوم النوع الاجتماعي، مفهوم آخر هو أدوار النوع الاجتماعي (Gender Roles)، ويعني هذا المفهوم، أن الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين، هي أدوار تشكلها الظروف الاجتماعية، وليس الاختلاف البيولوجي ... إن أدوار النوع الاجتماعي، هي تلك التي يحددها المجتمع والثقافة، لكل من النساء والرجال، على أساس قيم وضوابط وتصورات المجتمع لطبيعة كل من الرجل والمرأة، الذكر والأنثى، وقدرتهما واستعدادهما، وما يليق بكل منهما حسب توقعات المجتمع (المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، 2006: 10).

وفي الوقت الذي قامت فيه، الدولة المصرية، بالتوقيع على معظم الإعلانات والاتفاقات الخاصة بمنع التمييز، بين الجنسين، إلا أن الواقع قد شهد تناقضاً يتعلق بتقييد الدولة، لتلك المساحات المدنية، التي كان من الممكن أن تلعب دوراً في دعم المساواة بين الجنسين (Sholkamy, 2012: 94).

هذا وقد اعتمدت هذه الدراسة، على دليل المقابلة المتعمقة، كأداة لجمع المادة الميدانية، حيث تم إعداد دليل مقابلة، يتضمن عدداً من النقاط الخاصة، بالتعرف إلى الباحثة، والمؤسسة التي تنتمي إليها، وطبيعة الموضوعات التي طرحتها الباحثة والمؤسسة بشكل عام، وطبيعة المشكلات التي تواجه الباحثات في مجال دراسة قضايا النساء. من ثم تم اختيار قسم اجتماع كلية الآداب، كنموذج لمؤسسة أكاديمية، كما تم اختيار ثلاث مؤسسات مجتمع مدني، وهي المرأة الجديدة والمرأة والذاكرة ونظرة للدراسات النسوية،

باعتبارها نماذج لمؤسسات المجتمع المدني، العاملة في مجال الإنتاج المعرفي الخاص بقضايا النساء.

أما عيِّنة الدراسة، فتمثلت بأربع باحثات بقسم اجتماع، كلية الآداب/جامعة القاهرة، وهنّ في ذات الوقت عضوات هيئة تدريس بالقسم. اثنتان منهن مدرس، واثنتان أستاذ مساعد. أما مؤسسات المجتمع المدني، فقد تم اختيار ثلاث باحثات من كل مؤسسة. وقد روعي تنوع التخصص والخلفية العلمية، والتنوع من حيث السن. فكانت إحداهن أستاذاً بقسم اللغة الإنكليزية بكلية الآداب جامعة القاهرة، وواحدة طبيبة، وقد حصلت على درجة الدكتوراه، ومارست مهنة الطب لعدد من السنوات، غير أنها قد تخصصت فيما بعد في دراسة كل ما يتعلق بقضية الصحة الإنجابية، وقضية العنف ضد النساء، وثلاث منهن قد حصلن على درجة الماجستير: اثنتان في القانون، وواحدة في دراسات الجندر؛ وإثنتان ما زالتا تدرسان للحصول على درجة الماجستير. وإثنتان حصلتا على ليسانس الآداب.

على هذا فإن هذه الدراسة، قُسمت إلى عدد من المحاور الرئيسية: 1 ـ النساء كباحثات، وكموضوعات للبحث، داخل المؤسسة الأكاديمية؛ 2 ـ النساء كباحثات، وكموضوعات للبحث، داخل مؤسسات المجتمع المدني؛ 3 ـ النساء كباحثات، ما بين المؤسسة الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني؛ خاتمة: حول مستقبل الإنتاج المعرفي الخاص بقضايا النساء في مصر.

أولاً: النساء كباحثات، وكموضوعات للبحث، داخل المؤسسة الأكاديمية

تنطلق هذه الدراسة من فرضية تقوم على غياب مفهوم النوع الاجتماعي، من الدراسات الأكاديمية في مرحلة الدكتوراه، وقد اختير قسم اجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة، باعتباره أقدم قسم من حيث تاريخ النشأة. وتجدر الإشارة إلى أن القسم يضم 28 عضو هيئة تدريس، منهم 18 من الذكور، و10 من الإناث، إلى جانب 18 من الهيئة المعاونة، من معيدين ومدرسين مساعدين، منهم 3 من الذكور، و15 من الإناث. وذلك في العام الدراسي 2016/2015.

هذا وقد رصدنا عدد رسائل الدكتوراه، التي أُجيزت بقسم اجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، حيث بلغ عددها نحو 145 رسالة من بداية تاريخ نشأة القسم وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2015.

إذا ما حاولنا رسم صورة، أولية لتوزُّع رسائل الدكتوراه بقسم الاجتماع (كلية الآداب، جامعة القاهرة)، منذ النشأة وحتى كانون الأول/ديسمبر 2015، لوجدنا أن عام 1972 يمثل علامة مميزة في تاريخ القسم، حيث أُجيز فيه أربع رسائل دكتوراه لإناث بالقسم، وهنّ

فوزية رمضان أيوب (تخصص علم الاجتماع الصناعي)، وسامية الساعتي، وسناء الخولي (علم الاجتماع العائلي)، وناهد صالح (في مناهج البحث الاجتماعي)[1].

سيلاحظ المتتبع لرسائل القسم، زيادة عدد الرسائل التي أنجزتها الإناث في مرحلة الدكتوراه، حيث بلغ عددها 26 رسالة دكتوراه في الفترة من عام 2000 وحتى عام 2015، في مقابل 20 رسالة فقط للذكور[2]، وهو ما جعل البعض، يشير إلى تلك الظاهرة، المسماة «تأنيث العلم الاجتماعي»؛ تلك الظاهرة التي تتجلى في زيادة أعداد الإناث الملتحقات بالقسم، مقارنة بأعداد الذكور منذ بداية مرحلة الليسانس. ولعل السبب في ذلك، يتجسد، في ما يشاع عن هذا القسم، من عدم توافر فرص عمل لخريجي هذا القسم، وهو في الحقيقة واقع يخص التخصصات كافة، وليس علم الاجتماع فقط. إلا أن هذا لا يعني أن عدد رسائل الدكتوراه التي حصلت عليها الإناث أكبر من عدد رسائل الذكور، فما زال عدد الذكور الحاصلين على درجة الدكتوراه، وعددهم 93 منذ نشأة القسم وحتى نهاية عام 2015، أكبر من عدد الإناث (52) والحاصلات على درجة الدكتوراه من قسم الاجتماع[3].

التساؤل الذي يطرح نفسه الآن، هل هناك اختلاف في نوعية الموضوعات ومن ثم التخصصات الفرعية، التي يتخصص بها الذكور، عن نوعية الموضوعات التي تطرحها الإناث، ومن ثم التخصص الفرعي، الذي يتخصصن فيه، في رسائلهن للدكتوراه؟

في حدود رسائل قسم الاجتماع في كلية الآداب/جامعة القاهرة، يتضح أن الإناث ـ وعلى عكس توقعي ـ لم يملن إلى دراسة الموضوعات الخاصة بالنساء والأسرة على وجه العموم أكثر من دراستهن لغيرها من الموضوعات. فعلى سبيل المثال، في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي، حين شاركن لأول مرة في برامج الدكتوراه، فقد طرحن موضوعات تنتمي إلى علم الاجتماع الصناعي، والتنمية الاجتماعية، وعلم الاجتماع الحضري والسكان، ومناهج البحث بالإضافة إلى علم الاجتماع العائلي[4]. وفي الثمانينيات من القرن الماضي، طرحن موضوعات، تنتمي إلى النظرية، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع الجنائي، والتنمية، إلى جانب علم الاجتماع العائلي[5]. كذلك الحال، في التسعينيات، فقد طرحن موضوعات تتعلق بالأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع الحضري، والثقافي والبدوي[6].

أما في المرحلة من عام 2000 وحتى نهاية 2015، فقد طرح الإناث موضوعات متعددة، تتعلق بالأنثروبولوجيا، والنظرية الاجتماعية، وعلم الاجتماع السياسي، ودراسات التنمية، والمجتمع المدني، إلى جانب علم الاجتماع العائلي[7]. وإذا كنا قد أشرنا إلى بروز ظاهرة

(1) انظر الجدول الرقم (2) من الملاحق.
(2) انظر الجدول الرقم (5) من الملاحق.
(3) انظر الجدول الرقم (6) من الملاحق.
(4) انظر الجدول الرقم (2) من الملاحق.
(5) انظر الجدول الرقم (3) من الملاحق.
(6) انظر الجدول الرقم (4) من الملاحق.
(7) انظر الجدول الرقم (5) من الملاحق.

تأنيث قسم الاجتماع (كلية الآداب، جامعة القاهرة)، فماذا عن نصيب الإناث من الإشراف على رسائل الدكتوراه؟

عبر تاريخ القسم، لم يتولَّ الإشراف على رسائل الدكتوراه، من الإناث، سوى 4 فقط، كانت أولاهن حكمت أبو زيد، والتي تولت الإشراف على نحو 7 رسائل دكتوراه، تنتمي إلى خمسة تخصصات فرعية مختلفة، هي علم الاجتماع العائلي، والصناعي، والتنمية، والحضري، والقانوني. أما سامية الخشاب، فقد تولت الإشراف على 13 رسالة دكتوراه، توزعت على 8 تخصصات مختلفة، وهي: علم الاجتماع الديني، والعائلي، والبدوي، والصناعي، والحضري، والتنمية، ودراسات المجتمع المدني، والإعلام. وتولت هناء الجوهري الإشراف على رسالتين، في الأنثروبولوجيا، فيما تولت علية حسين الإشراف على رسالة دكتوراه واحدة فقط.

في ما يتصل بالدراسات المتعلقة بقضايا النساء، أو تلك التي طرحت مفهوم الجندر بشكل عام، فسوف نلاحظ عبر تاريخ القسم وجود 15 رسالة دكتوراه، من بينها خمس دراسات لباحثات وباحثين غير مصريين، تتعلق بقضايا النساء أو الجندر، من إجمالي 145 رسالة دكتوراه تم إنجازها بالقسم، وإن لم تأتِ سوى واحدة فقط تحت مسمى «دراسات المرأة». حيث تفضل الباحثات، والباحثون، أن تتناول دراساتهم تخصصات فرعية أخرى، مثل علم الاجتماع العائلي وعلم التنمية وعلم الاجتماع السياسي، وغيرها من التخصصات. وتوزعت الـ 15 دراسة على ثلاثة من الذكور و12 من الإناث.

في هذا السياق، يرى أحمد بدوي، أن تلك الرسائل ـ على تنوعها ـ سواء أنجزها الذكور أم الإناث، تعاني في بعض الأحيان، العديد من المشكلات المرتبطة بالمرجعية النظرية، التي تعتمد عليها تلك الدراسات، حيث تُعرض الاتجاهات النظرية من دون تحليل أو نقد، فضلاً عن أن الجهد التنظيري المتسق مع الواقع الاجتماعي يعتبر جهداً محدوداً ونادراً. وبصفة عامة، فإن الإطار النظري لتلك الدراسات يعَدّ من أكبر المشكلات التي تواجه طلاب الدكتوراه، بسبب ضعف مستوى هؤلاء الطلاب في ما يتعلق بالنظرية الاجتماعية، كذلك الحال بالنسبة إلى استخدامهم الأدوات المنهجية، ومن ثم عرض النتائج والتفسير. فقد اكتفت أغلب تلك الدراسات بعرض النتائج، من دون تقديم تفسير لها (بدوي، 2009: 319-325). غير أن هذا لا يمنع وجود عدد من الرسائل ذات القيمة العلمية العالية.

بصفة عامة، ظهر مفهوم الجندر بدراسات القسم في مرحلة الدكتوراه، التي تناولت قضايا النساء، لأول مرة مع دراسة ليلى كامل، تحت عنوان «الأنشطة غير المنظورة للمرأة بالقطاع غير الرسمي الحضري بمدينة القاهرة»، في عام 2003. ومنذ عام 2004 وحتى 2015، لم تنجز سوى عشر دراسات متعلقة بدراسات قضايا النساء والجندر؛ خمس منها لباحثات وباحثين غير مصريين، وخمس لباحثات مصريات؛ أي أن إجمالي عدد الدراسات التي تناولت قضايا النساء ومفهوم الجندر لباحثات مصريات، منذ ظهوره لأول مرة عام 2003، هو ست دراسات فقط من إجمالي 145 دراسة دكتوراه أُنجزت بالقسم. وهو ما يدعم فرضية الدراسة الخاصة بغياب أو لنقل على وجه الدقة: ندرة استخدام مفهوم الجندر بدراسات القسم لدى الباحثات المصريات.

يرتبط بحالة الندرة تلك العديد من المشكلات المتعلقة بطرح قضايا النساء بشكل عام. وحول تلك النقطة، تروي لنا إحدى المدرسات بقسم اجتماع جامعة القاهرة تجربتها بقولها: «رسالتي للدكتوراه كان عنوانها، العذرية والثقافة، دراسة في أنثروبولوجيا الجسد، اخترتها لأن كان شاغلني قوي، العذرية البيولوجية والعذرية الثقافية، أو المعنوية، ... في القسم، في الأول، قالولي ده مش موضوع، أنه يدرس، وحاجات تدخل تحت تابو العيب، بس أنا مقتنعتش، وقعدت أخروني في التسجيل، لمدة سنتين، وبعدين في الآخر برضه سجلت، وأخدت كمان موضوع الختان، لأنه بيستخدم كآلية من آليات المحافظة على العذرية، ... في المناقشة، المناقشة كانت سخيفة جداً، في أحد المناقشين قال ده موضوع محرج، ومش المفروض أننا نعرف نناقشه، ومكنش مفروض إنك تسجلي فيه، ورفض أنه يناقشني، وقال معرفش إزاي مشرفك سكت على ده، والمناقش الثاني كانت واحدة ست، وناقشت بموضوعية شديدة وناقشت المنهج والنظرية والحالات عادي جداً».

في هذا النموذج الدال، نجد أن الباحثة قد تعرضت للعديد من الصعوبات، منذ اللحظة الأولى لاختيارها موضوع دراستها، حتى لحظة المناقشة والإجازة، هذا بالإضافة إلى المشكلات التي تتعرض لها أي باحثة أو باحث، عند إجراء دراسته للدكتوراه. فهي قد قوبلت برفض موضوعها جملة وتفصيلاً، حتى إنها قد تأخرت في التسجيل لمدة عامين، وعند المناقشة، رفض أحد المناقشين مناقشتها من حيث المبدأ، تحت دعوى أن هذا الموضوع «محرج».

على الجانب الآخر تشير مدرّس بذات القسم، إلى اعتراضها على أهمية وجود دراسات وبخاصة بقضايا النساء بقولها «نسبة الرسائل في القسم قليلة اللي بتخص قضايا المرأة، لكن في كتير من القضايا العامة، المرأة ممكن تتأثر بيها، زي الفقر، الجريمة، كل القضايا بتصب عند المرأة، لأن المرأة جزء من المجتمع، وبنفس الطريقة الرسائل اللي اهتمت بالرجل، هتكون أقل، أنا مهتمة بقضايا المجتمع ككل، ولما يحصل تخصيص للمرأة، ده زيادة، القضية المحورية، إحنا ممكن نكون مختلفين فيها». هي وعلى الرغم من كونها تدرك أن عدد الرسائل التي طرحت قضايا تخص النساء محدود، إلا أنها لا ترى أن هناك ضرورة من حيث المبدأ لوجود مثل هذه الدراسات، فهي ترى أن النساء تدرس من خلال دراسة القضايا المجتمعية العامة كالفقر والجريمة على سبيل المثال. وبالتالي ليس هناك ضرورة لطرح موضوعات وبخاصة بقضايا النساء، وقد عبرت عن وجهة نظرها تلك بوضوح «القضية المحورية، إحنا ممكن نكون مختلفين فيها».

أستاذ مساعد، بالقسم، وهي أول باحثة أدخلت مفهوم الجندر في رسائل الدكتوراه بقسم اجتماع جامعة القاهرة، ترى أنه يمكن دراسة قضايا النساء، من خلال تخصص علم اجتماع الأسرة، وتشير إلى ذلك بقولها «أنا بشتغل في الأسري وركزت في الدكتوراه على المرأة بس، لكن كمّلتها بالتنشئة والسلطة الأسرية ودورها، وكل شغلي منصبّ على الأسرة، والمرأة وحدة من الواحدات الأساسية، في الأسرة ... كل الجامعات المصرية بتتعامل مع قضايا المرأة من خلال تخصص علم اجتماع أسري، سواء أسرة ممتدة أو أسرة نووية، في

جميع الأحوال أنت يا بتنتمي لأسرة، يا رايحة لأسرة، معندناش الأسرة الفردية، أو جماعة تنتمي ليها، زي المجتمع الغربي»؛ وهي وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي أجرتها حول قضايا تخص النساء، واستخدامها لمفهوم النوع الاجتماعي، أو الجندر، إلا أنها تصنف تخصصها ذلك، في إطار علم اجتماع الأسرة. وهي تصف هذا الوضع بأنه وضع عام، في أقسام علم الاجتماع، بالجامعات المصرية.

تؤكد ذات المعنى أستاذ مساعد أخرى بالقسم بقولها «المناهج الدراسية، مفيش فيها دراسات مرأة، لكن مثلاً في علم اجتماع عائلي، أنا بتناول المرأة من داخل الأسرة، تركيز على الأسرة ككل، أنا مقدرش أفصل المرأة لوحدها وأقول دراسات مرأة، أنا بدرس المرأة في نطاق الأسرة، يعني مثلاً موضوعات الطلاق، والعنوسة، كلها موضوعات مرتبطة بالأسرة، والمرأة جزء من سياق الأسرة». أي أن كل ما يخص قضايا النساء يمكن طرحه من وجهة نظرهن، ولكن من داخل سياق علم اجتماع الأسرة، أو العائلي.

يرتبط بقلة الدراسات التي طرحت قضايا النساء، بالقسم، الطريقة التي يتم بها اختيار موضوع الدراسة، وحول هذه النقطة تحدثنا أستاذ مساعد بالقسم: «اختيار الموضوعات للتسجيل للدكتوراه، بيتمّ بتوجيه من المشرف، المشرف بيبقى في تخصص مختلف، بعيد من دراسات المرأة، فبيوجّه الطالب، لنطاق اهتماماته، فهو اختيار الموضوع، مرتبط بتوجهات المشرف، على الرسالة»؛ أي أن تخصص المشرف واختياره لموضوع دون غيره، هو الذي يحسم في كثير من الأحيان آلية اختيار موضوع الدراسة، وهو ما يؤثر بلا شك في بروز بعض التخصصات واختفاء تخصصات أخرى.

في ذات السياق تشير أستاذ مساعد أخرى «همّا بيختاروا المشرف قبل الموضوع، بيختاروا الأستاذ، والأستاذ بيختار الموضوع، وأي موضوع بيحدده، الطالب بيوافق عليه، والجيل الجديد كله، من المعيدين والمدرسين المساعدين، أغلبهم سياسي، وجريمة وعنف». أي أن طلاب الدكتوراه، يقومون باختيار المشرف، الذي يسبق اختيار الموضوع، واختيار الموضوع يرتبط بالمشرف، الذي يوجه الطالب في كثير من الأحيان، نحو موضوعات بعينها.

هنا تجدر الإشارة، إلى أنه جرت محاولة، لتخصيص دبلومة وبخاصة بدراسات على اجتماع الأسرة، إلا أنها لم تحظَ باهتمام من قبل الطلاب، حيث لم تدرج سوى لعام دراسي واحد فقط، ومن ثم تم إيقافها، ولم يلتحق بها سوى أربعة طلاب فقط، تخرج منهم إثنان فقط. أما برنامج الدكتوراه، فقد تضمن في سنته التمهيدية، دراسة مادة اختيارية، تحت مسمى دراسات المرأة. أما مرحلتا ماجستير والليسانس، فلا توجد بهما، حتى الآن، مادة دراسات المرأة.

حول أسباب عدم تضمين مادة دراسات المرأة في مرحلة الليسانس، والماجستير، تشير مدرس بالقسم بقولها، «هنا مفيش إقبال على دراسات المرأة، وهنا القسم نفسه مش مدّي مساحة كبيرة، لدراسات المرأة، لدرجة أنهم بيتهموا اللي بتشتغل في دراسات المرأة، أنتم فيمنست [Feminsit]، بما معناه أنتم منحلين، للأسف يعني ... لكن لائحة المناهج الدراسيه مفهاش، مادة دراسات المرأة، وهي مش هتتغير، طالما القائمين على تغيير اللائحة، مش

مقتنعين بده، للأسف، اللائحة بتتغير كل خمس سنين، القسم بيحطها وبعدين تطلع الكلية، وبعد الجامعة، المهم الأساس، هو أن القسم يقتنع، وتتحط، وأعضاء القسم نفسهم، مش مقتنعين، هُمّا في القسم مش مقتنعين بالاتجاه النسوي، لأنهم بيعتبروه معناه حرية المرأة، أي إباحية المرأة، هو ده الفكر اللي متاخد، ولما نيجي نتكلم يقولوا مهو أنتم الثورجية، مهو أنتو اللي عايزين تغيروا شرع ربنا، أنا أتقالتلي كده بصريح العبارة، أنت عايزة تغيري شرع ربنا».

أي أن دراسات المرأة كما يراها أعضاء هيئة التدريس بالقسم، هي دراسات نسوية، وهو ما يعني من وجهة نظرهم، أنها دراسات تدعو إلى «الإباحية، ومخالفة شرع الله». خلاصة القول، أن قسم اجتماع جامعة القاهرة، يعاني نقصاً في تلك الدراسات الخاصة بقضايا النساء، بشكل عام، ومن استخدام مفهوم الجندر، بشكل خاص.

ثانياً: النساء كباحثات، وكموضوعات للبحث، داخل مؤسسات المجتمع المدني

ارتبطت نشأة مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بدراسة قضايا النساء في مصر، بنشأة مؤسسات المجتمع المدني، المهتمة بحقوق الإنسان، وبالتالي فقد نال تلك المؤسسات ما نال مؤسسات حقوق الإنسان من نقد ورفض من قبل قطاعات كبيرة من المجتمع. غير أن ثورة 25 يناير 2011، جاءت محملة بحالة من التدفق طال آفاق تلك المؤسسات، ما أثرى دورها ورؤيتها في كثير من الأحيان، إلا أن حالة المد تلك، سرعان ما أخفقت، مع ما شهدته مصر من انحسار العملية الديمقراطية، عقب ما أسموه الثورة الثانية (30 يونية)، وما أعقبها من هجمة شرسة على مؤسسات المجتمع المدني، بصفة عامة، والتي كان آخرها محاولة إغلاق مركز النديم لعلاج ضحايا العنف.

هنا تشير الدراسات إلى أن المجموعات النسوية، ومن بينها المؤسسات النسوية التي تنتمي إلى مؤسسات المجتمع المدني، لم تنجح بفعالية في التأثير، في الأغلبية العظمى، من الجمعيات الأهلية التقليدية؛ فلم تفلح في تعديل أساليب عملها، أو تغيير اتجاهاتها نحو قضايا النساء، بصورة واضحة، وإن لم ينعدم هذا التأثير. وربما يرجع ذلك، إلى انصراف تلك المؤسسات عن العمل مع المؤسسات المحلية القاعدية (خليل، 2005، 475). وربما يرجع إلى طبيعة تلك المؤسسات القاعدية ذاتها والتي تتجنب العمل مع تلك المؤسسات النسوية، باعتبار أنها من المؤسسات المحسوبة على الجناح المعارض للسلطة.

في هذه الدراسة، سوف نحاول التعرف إلى الإنتاج المعرفي الخاص بقضايا النساء، بثلاث مؤسسات من مؤسسات المجتمع المدني، هي: مؤسسة المرأة الجديدة؛ المرأة والذاكرة؛ نظرة إلى الدراسات النسوية... وذلك من واقع خبرة عدد من باحثات تلك المؤسسات. فكما سبق الإشارة، فقد أجريت ثلاث مقابلات، مع ثلاث باحثات بكل مؤسسة.

نبدأ **أولاً** بتقديم تعريف مبسط لكل مؤسسة، وفي هذا السياق تشير إحدى المشاركات في تأسيس، مؤسسة «المرأة الجديدة» بقولها: «المؤسسة، مؤسسه نسوية، مؤسسة لها مواقف راديكالية، بتكسر التابو باستمرار، من سنه 1984 حتى الآن، إحنا كنا مجموعة غير رسمية لحد بداية التسعينات، بدأنا بأننا بندرس الموضوع، ولما قررنا نبقى شركة رسمية، عملنا مركز دراسات، لأننا كنا شايفين أن الدراسات والبحوث شيء أساسي، بالنسبة لينا، وهي محاولة لفهم أوضاع النساء بشكل حقيقي ... إحنا مش بنشتغل على الأرض، إحنا بنشتغل على فكرة سماع أصوات النساء من خلال الدراسات والبحث، وإحنا بنتعامل مع المؤسسات القاعدية، لكن إحنا مش مؤسسة قاعدية». نحن هنا أمام مؤسسة تعمل في مجال دراسة قضايا النساء، من منظور نسوي، منذ عام 1984.

أما المؤسسة **الثانية** في تاريخ النشأة فهي مؤسسة «المرأة والذاكرة»، والتي تأسست في منتصف تسعينيات القرن الماضي، فهي مؤسسة تقوم بشكل أساسي على جهد مجموعة من الأكاديميات، حيث إن أغلب المشاركات في تأسيس تلك المؤسسة ينتمين إلى مؤسسة الأكاديمية، فهن في أغلبيتهن يجمعن بين العمل الأكاديمي، والعمل في مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما يعد ميزة كبيرة في معالجة هذا الموضوع البحثي، وإن كن ينتمين إلى تخصص الأدب المقارن الإنكليزي، على وجه التحديد، إلا أن هذا بالطبع قد حمل ميزة، قدرتهن على نقل التراث الغربي، المتعلق بالدراسات النسوية، من لغته الأم إلى اللغة العربية.

حول نشأة مؤسسة «المرأة والذاكرة»، تشير إحدى الباحثات اللاتي شاركن في التأسيس بقولها «تقدري تقولي إحنا التقينا تحت شعار، نحو معرفة بديلة، وإحنا مركز دراسات، أو مؤسسة بحثية، في الأساس بحثية، شرطة، أكاديمية، فإحنا التقينا على قضية أن إحنا بننتج معرفة بديلة لنساء، من أجل النساء، من قبل النساء، حول النساء ... توظف لتمكين النساء، ولتحقيق إصلاح ثقافي مجتمعي، في ما يخص النساء، وعلاقات النساء».

المؤسسة **الثالثة**، وهي مؤسسة «نظرة للدراسات النسوية»، وقد جاءت نشأتها خلال عام 2006، وهي مؤسسة شابة بكل ما تحمله تلك الكلمة من معنى؛ فعضواتها، مجموعة من الشابات المهتمات بالعمل النسوي، وقد كانت الثورة بالنسبة لهن، هي القاطرة التي نقلتهن، نقلة نوعية كبيرة، على كل المستويات، وحول تلك النقلة تحدثنا المدير التنفيذي للمؤسسة بقولها، «قبل الثورة كنا مجموعة صحبات، بيشتغلوا مع بعض، بعد الثورة بقينا مجموعة شابات بيشتغلوا في المجال العام ومهتمات بقضايا النساء ... الثورة كانت نقلة حقيقة، لنظرة؛ الثورة دخّلتنا في أسئلة عميقة، والثورة غيرت، الثورة كانت مساحة لطرح الأفكار، وكان في بنات كتير شبهنا ... الثورة علمتني أن السياسات مهمة وتغيير السياسات مهم». وتضيف أخرى من ذات المؤسسة، حول باحثات المؤسسة «في مؤسسات المجتمع المدني، الحاكم في اختيار الباحثات، مش الخلفية العلمية، ولكن مدى الاهتمام بالقضايا النسوية بشكل حقيقي».

هذا وقد تنوع الإنتاج المعرفي لكل مؤسسة من تلك المؤسسات الثلاث، غير أنهم قد تشاركوا سوياً في دراسة ومناقشة وضع النساء في الدستور، عقب ثورة 25 يناير، وذلك من خلال عمل «تحالف المنظمات النسوية[8]». هذا التحالف الذي أجمعت عيِّنة الدراسة، التي تنتمي إلى مؤسسات المجتمع المدني، على أنه كان بمنزلة النموذج الأمثل، الدال على نجاح فكرة العمل الجماعي التشاركي، بين مؤسسات المجتمع المدني. غير أنه ورغم ما قد حققه من نجاح، فلم يتمكن من الاستمرارية.

أما باحثات مؤسسة «المرأة والذاكرة»، فمن خلال مشروع التوثيق، فقد حرصن على توثيق تجارب النساء خلال الثورة، إضافة إلى توثيق تجارب الشابات في المبادرات الشبابية المختلفة. أي أن مشروع التوثيق بمؤسسة المرأة والذاكرة تحوّل من مجرد توثيق سير الرائدات، في المجال العام، إلى توثيق الثورة «بعيون النساء»، كما أشارت إحدى باحثات مؤسسة المرأة والذاكرة.

هذا وقد عملت مؤسسة نظرة للدراسات، من خلال برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان، على توثيق العديد من الأحداث التي تلت أحداث الثورة، من منظور النوع الاجتماعي، حيث رصدن طبيعة الانتهاكات التي تعرضت لها النساء، خلال تلك الأحداث، مثل حادثة محمد محمود، وحادثة ماسبيرو، وفض رابعة، وأصدروا عدداً من التقارير التفصيلية حول تلك الأحداث. فمؤسسة نظرة، تهتم بشكل عام بقضية العنف ضد النساء، في المجال العام، أما مؤسسة المرأة الجديدة، فقد اهتمت ومنذ منتصف التسعينيات بقضية العنف ضد النساء، سواء كان هذا العنف في المجال الخاص أو العام.

أما ما يميز مؤسسة المرأة والذاكرة، عن غيرها من مؤسسات المجتمع المدني كافة، التي تعمل على قضايا النساء، فيتعلق بما قدمته من جهد في مجال الترجمة، حيث ترجمت عدد من الدراسات النسوية في مجال العلوم الاجتماعية، وفي مجال العلوم السياسية والتاريخية؛ هذا بالإضافة إلى العديد من الأوراق البحثية، من خلال سلسلة، أوراق الذاكرة، من بينها على سبيل المثال **المرأة والحياة الدينية، في العصور الوسطى، بين الإسلام والغرب.**

كما تميزت مؤسسة المرأة الجديدة بإصداراتها البحثية المتعددة، والتي تتنوع بين أوراق بحثية في صورة كراسات، وأوراق بحثية تنشر في مجلة فصلية، مثل مجلة **طيبة**، ودراسات في صورة كتب. وقد وسعت المؤسسة أنشطتها البحثية، فلم تعد تعتمد فقط على الباحثات

(8) ضم تحالف المنظمات النسوية المنظمات والجمعيات الأهلية النسوية الآتية: الجمعية القانونية لحماية الأسرة، جمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية، جمعية أمي للحقوق والتنمية، جمعية بنت الأرض، جمعية تنمية بشاير حلوان، رابطة المرأة العربية، ملتقى تنمية المرأة، مؤسسة المرأة الجديدة، مؤسسة المرأة والذاكرة، المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة، مؤسسة قضايا المرأة المصرية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مركز الاتصالات الملائمة والتدريب والتنمية أكت، مركز القاهرة لحقوق الإنسان والتنمية، مركز النديم لعلاج ضحايا العنف، نظرة للدراسات النسوية.

الملتحقات بها، وإنما شرعت المؤسسة بالاستعانة ببعض الباحثات والباحثين الأكاديميين في مجالات البحوث المختلفة، وبخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

هذا وقد اعتمدت مؤسستا «المرأة الجديدة» و«المرأة والذاكرة» على آلية تنظيم المؤتمرات الدولية، التي شارك فيها العديد من الباحثات والباحثين من بلدان مختلفة، بالعديد من الأوراق البحثية حول قضايا النساء، من المنظور النسوي؛ وهو ما يعد بمنزلة إنتاج معرفي حول قضايا النساء، ليس على المستوى المحلي المصري فقط، وإنما هو إنتاج معرفي حول قضايا النساء، في البلدان العربية والأفريقية على وجه الخصوص.

من ناحية أخرى تتميز تلكما المؤسستان (المرأة الجديدة – المرأة والذاكرة) بنشر إنتاجهما المعرفي كافة، عبر طباعته، أما مؤسسة نظرة للدراسات النسوية، فهي تكتفي بنشر إنتاجها المعرفي، عبر موقع المؤسسة، فقط.

تهتم المؤسسات الثلاث، بإنتاج المواد المصورة، في صورة أفلام وثائقية، كإحدى طرق التوثيق لديها. وقد تميزت مؤسسة «نظرة» بالعمل مع بعض المشروعات الفنية الشبابية، من خلال المسرح التفاعلي، وإصدار ألبوم غنائي، يطرحون من خلالهما، قضايا النساء، من منظور النوع الاجتماعي.

التساؤل المطروح الآن، هو إذا كان مفهوم النوع الاجتماعي، قد دخل مؤسسات المجتمع المدني، قبل أن يصل إلى المؤسسة الأكاديمية، فهل لعب التمويل دوراً فاعلاً في هذا الأمر؟

في حقيقة الأمر أنه يمكن الإجابة بنعم، أن للتمويل دوراً في دخول مفهوم النوع الاجتماعي إلى مؤسسات المجتمع المدني، حيث دخل هذا المفهوم، من خلال مشروعات منظمة العمل الدولية، ومن خلال مشروعات منظمة الصحة العالمية، على وجه التحديد، ولكن هل كان لتلك المؤسسات دور في جعله موضوعاً للبحث، تجيب عن هذا التساؤل إحدى باحثات مؤسسة المرأة الجديدة بقولها «البحوث مش أسهل حاجة تلاقيلها تمويل، الممولين، مهتمين بالعمل في الواقع، مش بتمويل الشغل البحثي، وعلى قد ما بتكون أنت أجندتك واضحة، على قدر الممولين، ما ممكن يستجيبوا» وتضيف أخرى من مؤسسة المرأة والذاكرة «إحنا شغلنا في المؤسسة شغل أكاديمي أكتر، وده شغل مش بيتوافق مع بعض مؤسسات التمويل، لكن إحنا بنعرف نقدم نفسنا للمؤسسات المناسبة، إحنا بنشتغل على كتابة التاريخ، من منظور النوع الاجتماعي، وده موضوع مش مفهوم قوي، من مؤسسات التمويل، وإحنا مش بنلاقي ممولين كبار مهتمين بإنتاج المعرفة ونشرها، معظم الممولين مهتمين بالبرامج والأنشطة ذات الطابع التدخلي، زي فكرة التمكين الاقتصادي مثلاً».

أي أن التمويل وإن كان قد أدخل مفهوم النوع الاجتماعي إلى مؤسسات المجتمع المدني، إلا أنه قد أدخله من خلال أنشطة تدخلية، لا من خلال إنتاج معرفي بالأساس، حيث سبقت الأنشطة التدخلية الإنتاج المعرفي الخاص بمفهوم النوع الاجتماعي، ولعل هذا مفهوم بطبيعة الحال.

هنا يمكن أن نشير إلى أن العلاقة بين العيش في العالم الاجتماعي، ودراسته، تتضمن فارقاً زمنياً ثابتاً، تتأخر فيه الدراسة عن الأحداث الاجتماعية المعيشية، مما قد يسبب للعلوم إحباطاً، إذ عليها أن تواكب الممارسات في الواقع، ثم تدرسها ... حيث يلاحظ الباحثون الواقع ويصفونه، ليضعوا النظريات. فإذا ترجمت تلك النظريات، إلى سياسات، أو تدخلات اجتماعية جديدة، يكون على الباحثين، إجراء المزيد من الملاحظات، ليفسروا وقع هذه التدخلات، ودائماً ما تتأخر الدراسة زمنياً عن مجريات حياة المجتمع (شلقامي، 2015: 20).

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني كافة، ومن بينها تلك المؤسسات التي تعمل على قضايا النساء، تعاني هجمة أمنية شرسة، في الآونة الأخيرة، أثرت من دون شك في أداء تلك المؤسسات، وقد تجلت تلك الأزمة، فيما أشارت إليه الباحثات في المؤسسات الثلاث، في ما يتعلق بتأخير تلك التأشيرات الخاصة بالشؤون الاجتماعية والخاصة بالحصول على المنح التمويلية، حيث بلغ المدى الزمني لتأخير الحصول على تلك التأشيرات، ما يقرب من عامين، على بعض المشروعات، وهو ما من شأنه التأثير في ديمومة الأنشطة المختلفة بتلك المؤسسات. وتعلم جميع الباحثات أن هذا التأخير إنما يرجع إلى أسباب أمنية، ليس أكثر من ذلك.

ثالثاً: النساء كباحثات، ما بين المؤسسة الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني

تعرفنا في المحور الأول للدراسة إلى تجربة المدرس بقسم اجتماع، والتي قوبل موضوع بحثها بالرفض التام من قبل القسم، وأحد أعضاء لجنة المناقشة، والذي رفض مناقشتها تحت دعوى أن «الموضوع محرج». وفي موضع آخر قيل لها «أنت عايزة تغيّري شرع ربنا».

هنا يمكن أن نشير إلى وجهة النظر التي ترى أن إنتاج المعرفة، وصلاحية مضمونها، وثيقا الارتباط بالوضع الاجتماعي، لمن ينتجها ... وأن المشتغلين بالعلوم الاجتماعية، أصبحوا ينبهون إلى أن كلاً من الباحثين ومن تجرى دراستهم، شركاء في بناء صرح «الحقيقة»، ... فالمضمون يتأثر بالباحثين الاجتماعيين، والأسئلة التي يطرحونها، وبدورها تتأثر هذه الأعمال بالإخباريين، وبالتفسيرات التي يعبِّرون بها عن خبرتهم ... وأي إنكار لوجود علاقة حتمية بين الباحث/الباحثة، ومجتمع البحث، هو تغافل عن أن الذاتية التي تشكل جانباً متأصلاً في خبر العمل الميداني (الصلح والتركي، 1993: 21-22).

التساؤل المطروح الآن، كيف يرى كل فريق من الباحثات الفريق الآخر، بمعنى كيف ترى الباحثات الأكاديميات، باحثات مؤسسات المجتمع المدني، ومن ثم كيف يرين إنتاجهن المعرفي؟، والعكس، كيف ترى باحثات مؤسسات المجتمع المدني، باحثات المؤسسة الأكاديمية، ومن ثم كيف يرين إنتاجهن المعرفي؟ وهل يستعين كل فريق بالإنتاج المعرفي، لعمل الفريق الأخر؟

تجيبنا عن تلك الأسئلة المدرس، صاحبة تجربة الرفض، بقولها «أنا اتعاملت مع مركز المرأة والذاكرة، كنت بحضّر معاهم ورك شوب، وتجربتي معاهم رائعة، لدرجة إني أتمنى أشتغل معاهم، لأن أنت مش بتحاربي علشان موضوع، هما بالعكس الناس متفتحة ومقتنعة وفاهمة في تخصص المرأة». أي أن الباحثة داخل مؤسسات المجتمع المدني، لا تتعرض لرفض موضوع بحثها من حيث المبدأ، وبالطبع هي لا تبذل جهداً كبيراً، في إقناع الأخريات، بأهمية موضوع بحثها، وذلك على الضد من المؤسسة الأكاديمية.

على النقيض من ذلك، تشير مدرس أخرى بالقسم؛ «أنا كنت بحس أن في مؤسسات مجتمع مدني، بتبالغ في موضوع زي العنف ضد المرأة، كنت بحس أنهم نازلين للموضوع، بالنتائج بتاعتهم، قبل ما ينزلوا للميدان والبحث. في بعض حاجات، كنت بحس إن مفيهاش مصداقية. همّا مقررين النتيجة، من قبل ما يبدؤوا، وعايزين يثبتوها، هما بالنسبالي مصداقيتهم كباحثين، أقل من الدراسات الأكاديمية، ومش عايزة أقولك نقلاً عن آخرين، لكن في ناس اشتغلت مع مؤسسات مجتمع مدني، وهمّا بيبقوا الباحثين موجهين شوية للنتيجة اللي همّا عايزينها». هي هنا تعلن عن رفضها للإنتاج المعرفي الخاص بمؤسسات المجتمع المدني، وذلك من منطلق نقص المصداقية «مصداقيتهم كباحثين، أقل من الدراسات الأكاديمية».

تشير أستاذ مساعد بالقسم، إلى رؤيتها لدور مؤسسات المجتمع المدني بقولها «مؤسسات المجتمع المدني، قريبين من الناس أكتر، بيتعاملوا معاهم أكتر من المؤسسات الأكاديمية. مؤسسات المجتمع المدني، بيتعاملوا بشكل مباشر مع الأسرة، ومع المناطق الفقيرة. مؤسسات المجتمع المدني، أيديهم متفاعلة مع الناس. علشان كده بيقولوا ياريت مؤسسات المجتمع المدني تكون وسيط، ما بين الحكومة، وما بين المجتمعات العشوائية الفقيرة، لأن همّا اللي الناس بتتعامل معاهم بشكل مباشر. وفى بعض طلاب الدراسات العليا، بيشتغلوا في مؤسسات المجتمع المدني، وجايين يعملوا رسائل ماجستير أو دكتوراه هنا».

هي هنا لا تشير إلى الإنتاج المعرفي لمؤسسات المجتمع المدني، ولكنها تشير إلى أهمية الدور التدخلي التنموي لمؤسسات المجتمع المدني، والذي رأت أنه يمكن لتلك المؤسسات أن تلعب دور الوسيط، فيما بين الحكومة، وأفراد المجتمع.

في ذات السياق تضيف أستاذ مساعد أخرى بالقسم، «أنا بشتغل مع جمعيات أهلية، كهيئة استشارية، فممكن من خلال أبحاثي أقابل نساء محتاجة دعم، فأوجهها لجمعية معينة، وأنا بوجّه الطلاب بتوعي للتعامل مع الجمعيات الأهلية، كعمل تطوعي» هي هنا تتعامل مع تلك المؤسسات التنموية، ذات الأنشطة التدخلية، وليست تلك المؤسسات التي تهتم بالإنتاج المعرفي.

خلاصة القول أن الباحثات الأكاديميات يرين أن دور مؤسسات المجتمع المدني دور تدخلي، أكبر من دور الإنتاج المعرفي.

وماذا عن رؤية الباحثات، في مؤسسات المجتمع المدني للباحثات الأكاديميات؟ وإنتاجهن المعرفي؟

هنا تشير إحدى باحثات مؤسسة المرأة الجديدة بقولها «الأكاديميا، شديدة الأهمية، إحنا شغلنا بيفتح القضايا، لكن بعد كده، الأكاديميا بتبدأ تنتبه، وتهتم، الأكاديميا، بتعمل شغل جاد، ومهما إحنا كمؤسسات مجتمع مدني، عملنا شغل جاد، بيتبصّ لشغلنا بين قوسين، دايماً يتقال العيِّنة مش ممثلة، وحاجات زيّ كده، فده خلّانا نبدأ نستعين بباحثين أكاديميين زي د/سلوى العنتري في المجال الاقتصادي، مثلاً. فمهم أن يكون في شغل أكاديمي، حوالينا قضايا النساء، وإحنا اشتغلنا في مؤتمرات مع بعض الجامعات، زيّ جامعة قناة السويس، والجامعة الأمريكية، وبنات عين شمس، بيعتولنا الطالبات ياخدوا المصادر من عندنا على قضايا العنف، واستعنّا ببعض الأكاديميات، في دراسات الراصد الإعلامي، فالمحاولات مستمرة مع عدد من الأكاديميات، والمؤسسة واخدة سمعة جيدة في مجال العمل على قضايا النساء، وعندنا مكتبة جيدة، بتفيد الباحثين والباحثات».

هي هنا تشير إلى أهمية الدراسات الأكاديمية، وتؤكد أهمية التعاون ما بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الأكاديمية، من خلال الإشارة إلى أوجه التعاون بين المؤسسة، وعدد من المؤسسات الأكاديمية.

كما أنها تؤكد الصورة الذهنية، الشائعة عن أن الإنتاج المعرفي لمؤسسات المجتمع المدني، يُنظر إليه على أنه أقل جدية، من الدراسات الأكاديمية.

تنتقد إحدى باحثات «نظرة» للدراسات النسوية، الدراسات الأكاديمية بقولها «هيّ الأكاديمية أكتر محافظة، وسؤالهم دايماً مرتبط بالدولة، ليه الدولة مش بتاخد أدوات لدعم الجندر مثلاً، لكن المجتمع المدني، طالع من مجموعات، خدوا على عاتقهم قضايا المرأة، زي مؤسسه المرأة الجديدة، اللى تعبوا جداً في بدايتهم، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بدأت تعمل دبلومة، دراسات الجندر، في اليمن، في معهد لدراسات الجندر، والأردن في معهد، لدراسات الجندر، مفيش معهد زي كده في مصر ... والإنتاج المعرفي مهم أنه يبقى إنتاج بسيط، مش إنتاج أكاديمي صعب التواصل معاه، لا محتاجين إنتاج بسيط الناس كلها تقدر تتواصل معاه».

هي هنا تشير إلى النهج المحافظ للدراسات الأكاديمية، وليس هذا فحسب، وإنما إلى صعوبة تواصل الجمهور المتلقي العام، للدراسات الأكاديمية، فهي تعمل من خلال مؤسسة مجتمع مدني، مع جمهور من المتلقين، يختلف بالطبع عن الجمهور المتلقي للدراسات الأكاديمية، هذا بالإضافة إلى عدم وجود معاهد متخصصة لدراسات الجندر في مصر.

في ذات السياق، تضيف باحثة بمؤسسة المرأة والذاكرة، «في الأكاديميا صوت المرأة، مش متاح، في القراءات... في التاريخ... في الدراسات؛ لكن في مؤسسات المجتمع المدني، بعد الثورة بقى كل حاجة، ممكن الناس تتكلم عنها، ويمكن الوقت الحالي، رجعنا خطوات لوراء، وبقى في صراع على الوجود، بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني، يعني فترة 2011 حتى 2013، كانت أحسن فترة للمجتمع المدني في مصر، بعد كدا الحاجات بدأت تتراجع». هي هنا تشير إلى أن النساء، قد وجدن طريقاً، لسماع أصواتهن، من خلال الإنتاج المعرفي لمؤسسات المجتمع المدني، أكثر من الإنتاج المعرفي الأكاديمي.

تضيف باحثة بمؤسسة المرأة الجديدة: «الأكاديميين مش على وعي بقضايا النساء، وبالتالي لما بيشتغلوا على قضايا النساء، بيبقى مش على وعي بتفاصيل القضايا. والأكاديمي، مش بيهوب ناحية القضايا المسكوت عنها، زيّ القضايا الجنسية». هي هنا تشكك في مستوى وعي الباحثات بالمؤسسة الأكاديمية بقضايا النساء، وتشير إلى قضية المسكوت عنه داخل المؤسسة الأكاديمية، وهو ما يعرف باسم التابو «الدين ـ الجنس ـ السياسة».

وتضيف باحثة بمؤسسة «نظرة»: «أنا بحسّ أن مؤسسات المجتمع المدني في علاقتها بالمؤسسات الأكاديمية، كأنهم جزيرتين منفصلتين. أنا بحسّ مؤسسات المجتمع المدني مرتبطة أكتر بالواقع وبالقضايا الموجودة على الأرض. في الأكاديميا، همّا مرتبطين بالتحليل النظري أكتر من الارتباط بالواقع، لكن الإنتاج المعرفي للمجتمع المدني مرتبط أكتر باللي بيحصل على أرض الواقع، مش نظريات أكاديمية معينة بيتمّ تحليلها. فأكيد في فجوة، وهما بيستعينوا بتوثيق المؤسسات النسوية الموجودة على الأرض».

التعبير الواضح في هذا السياق، عن طبيعة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسة الأكاديمية، هو تعبير «كأنهم جزيرتين، منفصلتين»، ولكن كيف هذا وكل الباحثات بمؤسسة مثل المرأة والذاكرة من الأكاديميات، وباحثات مؤسسة نظرة ذاتها، الثلاث، قد حصلن على شهادة الماجستير، من مؤسسة أكاديمية بالطبع. ولكن يظل التساؤل مطروحاً، هل هما حقاً جزيرتان منفصلتان؟

التساؤل المطروح الآن، يتمثل في هل تختلف طبيعة المشكلات التي تواجه الباحثة الأكاديمية، عن تلك المشكلات التي تواجه الباحثة في مؤسسات المجتمع المدني؟

تشير مدرّس بقسم اجتماع، إحدى المشكلات التي قد واجهتها، بقولها «في الأول الحالات نفسها مكنتش بتوافق، وبعد كده لما اقتنعوا بصعوبة بدؤوا يتكلموا، فكانت الصعوبة أن العينة بتاعتي خدت وقت كبير معاها علشان أقنعهم يتكلموا»، هي هنا تشير إلى صعوبة قد تواجه أي باحثة سواء كانت من داخل المؤسسة الأكاديمية، أو مؤسسة المجتمع المدني، صعوبة التعامل مع عيِّنة البحث، وبخاصة في تلك الموضوعات ذات الحساسية المجتمعية.

تضيف باحثة بمؤسسة المرأة والذاكرة، «لما اتعاملنا مع دار الكتب والوثائق، كانت بتواجهنا مشكلة البيروقراطية، وإلى أي مدى الحاجات متاحة؛ فالحصول على المعلومات،

مع المؤسسات الحكومية، فده صعب جداً، إتاحة المعلومات، وإلى مدى ممكن أطلع عليها وأستفيد منها»، وتضيف باحثة أخرى من مؤسسة المرأة الجديدة: «ربما الباحث في الجامعة، عنده تسهيلات أكتر من الباحث، في مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة في الحصول على المعلومات» وتضيف باحثة من مؤسسة المرأة الجديدة: «المعلومات بشكل عام في مصر، وضعها صعب، أنت معندكيش معلومات صحيحة، أو عندك المعلومات، ومش عارفة تقريها في سياقها، يعني لو عايزة تعرفي وضع النساء في الموازنة العامة للدولة، ده حاجة صعبة جداً قراءتها».

هنا تطرح مشكلة يعانيها كل الباحثات والباحثين في مصر، مشكلة إتاحة المعلومات، وهي مشكلة عامة، يعانيها الجميع، على حد سواء، إن من حيث إتاحة المعلومات، أو مدى قدرة الباحثين على التعامل مع منظومة المعلومات الإحصائية، المبهمة في كثير من الأحيان.

تشير مدرس بقسم اجتماع إلى صعوبة تتعلق بالعمل الميداني، وصعوبة الوصول إلى عيِّنة الدراسة بقولها، «في المجتمع المدني، الباحث فيه، عندهم علاقات أكتر من الباحث الأكاديمى، وده بيسهلهم حاجات كتير، في الشغل الميداني ... أنا كنت بواجه صعوبات شديدة جداً في الماجستير والدكتوراه، حالياً بقيت بتوقع المشكلات وبعرف أتعامل معاها، وأنا صغيرة شويّه، مكنتش ببقى متوقعة المشكلة فكنت باخد فيها فترة».

هي هنا تعتقد أن الباحث في مؤسسات المجتمع المدني، لا يواجه الذات الصعوبات في العمل الميداني، وهو أمر غير صحيح بالطبع، فالباحث في مؤسسات المجتمع المدني، يعاني في العمل الميداني مثله، مثل الباحث الأكاديمي.

في هذا السياق، تشير باحثة بمؤسسة نظرة، إلى مشكلات العمل الميداني بقولها: «لما بنشتغل شغل ميداني، ناس كتير بتخاف من موضوع المجتمع المدني، أو بتدايق وبيقولوا دول بيتقال عليهم أنهم ممولين، وهما بيتجسسوا أو عملاء للأجانب، فساعات بيبقى التعامل معانا أساساً مرفوض، وساعات الناس بتبقى مش قابلة الكلام، عن قضايا المرأة».

خلاصة القول أن طبيعة المشكلات التي تعانيها الباحثات واحدة، سواء كانت الباحثة في مؤسسة مجتمع مدني أو مؤسسة أكاديمية.

يبقى التساؤل الأخير، والمتعلق بما إذا كانت الباحثة الأنثى، تواجه مشكلات مختلفة عن طبيعة المشكلات، التي تواجه، الباحث الذكر، فقط لكونها باحثة أنثى؟ وما طبيعة تلك المشكلات؟ وكيف تتعامل معها؟

هنا يمكن الإشارة إلى أن النساء المشتغلات بالعلوم الإنسانية، هن اللائي أبرزن علاقة جنس الباحث/الباحثة، بعملية البحث الميداني، وهن اللائي أمطن اللثام عن مشكلة التحيزات للجنس ودلالاتها في عملية الوصول إلى المعلومات. حيث أثبتن أن هذه التحيزات

لها على الأقل ثلاثة أبعاد واضحة، هي الرؤى ووجهات النظر الانتقائية لمجتمع البحث، والحدود المفروضة على عملية الوصول إلى معلومات محددة، وإمكان أن يفوت على الباحث/الباحثة، تنويعات مهمة لأدوار كل من الجنسين في إطار وظروف مختلفة ... غير أن دور جنس الباحث/الباحثة، ليس مطلقاً، ولا هو جامد تماماً. ففي المقام **الأول** يمكن لهذا الدور أن يتشكل بقدر من المرونة، إذا لم يكن المجتمع المعني ملتزماً، بتعريف جامد لهذا الدور؛ و**ثانياً**، يتفاعل جنس الشخص، المعني مع عوامل أخرى، بحيث يمكن أن تخفف بعض الشيء، من التأثير السلبي لجنسه، حتى في المجتمعات التي تتسم بدرجة عالية من الفصل بين الجنسين (الصلح والتركي، 1993: 22-25).

حول هذه النقطة، المتعلقة بطبيعة المشكلات المتعلقة بكون الباحثة أنثى، تحدثنا أستاذ مساعد بقسم اجتماع بقولها «أنا لما اخترت في الماجستير، موضوع بناء القوة في الأحياء الحضرية المتخلفة، كنت بدرس البلطجية، والفتوات، وكل أشكال القوة المرتبطة بحي حضري متخلف. وفي الدكتوراه كنت واخدة موضوع المتسولين، فكنت مختارة موضوعات محتاجة مهارة من الباحث لأنه يقدر يوصل للمجموعات المهمّشة، لأن مش سهل التعامل معاهم، فهي موضوعات صعبة، للباحثة الأنثى، لكن ده مكنش شيء مؤثر بالنسبه لي في الاختيار، هو الاختيار بيكون لموضوع له ندرة».

هي هنا تشير إلى مدى صعوبة الموضوعات التي قد تناولتها، ولكنها قد تمكنت من التعامل معها، حيث لم تكن هناك صعوبات، لكونها أنثى، لم تمكنها من إجراء دراستها. وفي ذات السياق، تؤكد كل باحثات مؤسسات المجتمع المدني، أنه لا يوجد ما يعوق الباحثة الأنثى، في عملها كباحثة لكونها أنثى، فهي مثلها مثل الباحث الذكر، في تعامله مع الموضوعات كافة.

على العكس من ذلك، تشير مدرس بقسم اجتماع، إلى أن الباحثة لكونها أنثى قد تتعرض لعدد من المشكلات التي قد لا تمكنها من إجراء دراستها، وقد تستعين بباحث ذكر لمرافقتها، وتشير إلى ذلك بقولها، «الباحثة، صعب تروح تشترك في بحث فيه سفر، أو صعب أروح في منطقة، فيها مخدرات، لازم الباحثة تاخد معاها باحث، أو حد، متنزلش لوحدها علشان هتخاف، بس هي طبيعة المجتمع، وطبيعة الموضوع ممكن تفرق».

أي أنها ترى أن بعض الموضوعات وبعض المجتمعات، قد لا تناسب الباحثة الأنثى، الأمر الذي قد يجعلها تستعين بباحث ذكر معها، وذلك لصعوبة التعامل مع مجتمع الدراسة، أو الموضوع البحثي من وجهة نظرها.

وعن العلاقة بين الباحثات والباحثين من المؤسسات الأكاديمية وباحثات مؤسسات المجتمع المدني، تشير باحثات المؤسسات الثلاث في مواضع مختلفة إلى طبيعة العلاقة التي قد ربطت بين المؤسسة، وبين عدد من المؤسسات الأكاديمية؛ فعلى سبيل المثال، تنظم مؤسسة المرأة والذاكرة دورة تدريبية لطلاب الدراسات العليا، حول منهجيات البحث

النسوي، إضافة إلى منهجية البحث التاريخي الشفاهي، كما عملت مؤسسة «نظرة»، مع لجنة مناهضة التحرش والتي تم تأسيسها، داخل جامعة القاهرة، بمشاركة من عضوات مركز المرأة والذاكرة باعتبارهن من عضوات هيئة التدريس بجامعة القاهرة.

خاتمة

طرحت الدراسة قضية الإنتاج المعرفي الخاص بقضايا النساء في مصر، فيما بين المؤسسة الأكاديمية، ممثلاً بقسم اجتماع، كلية الآداب جامعة القاهرة، ومؤسسات المجتمع المدني، ممثلاً بمؤسسات (المرأة الجديدة – المرأة والذاكرة – نظرة للدراسات النسوية). ففي الوقت الذي اتسمت مساهمة المؤسسة الأكاديمية بمحدودية الإنتاج المعرفي ـ في مرحلة الدكتوراه ـ الخاص بقضايا النساء، حيث بلغ إجمالي عدد الدراسات 15 دراسة عبر تاريخ القسم، من بينها خمس دراسات لباحثات وباحثين غير مصريين. أي أن إجمالي عدد الرسائل بلغ عشر رسائل فقط لا غير. من إجمالي 145 دراسة دكتوراه تمت إجازتها بالقسم، نجد أن هناك حالة من الكثافة في الإنتاج المعرفي، وبخاصة لدى مؤسسة «المرأة الجديدة» ذات التاريخ الذي يمتد لما يقرب من ثلاثين عاماً، تليها مؤسسة «المرأة والذاكرة»، والتي تميزت بإسهامها المتميز في مجال ترجمة تلك الدراسات الخاصة بالدراسات النسوية، ثم مؤسسة «نظرة للدراسات» والتي ربما تعاني حالة من التشتت، والاتساع في ما يتعلق بمفهوم المؤسسة عما يقصدونه بالإنتاج المعرفي، حول قضايا النساء.

غير أن الباحثات على اختلاف انتمائهن إلى المؤسسة الأكاديمية، أو مؤسسات المجتمع المدني، قد أشرن إلى ضرورة الاهتمام بدراسات قضايا النساء في المستقبل، حيث أشارت الأكاديميات إلى أهمية تطوير اللائحة بما يضمن وضع مادة دراسات المرأة، إضافة إلى مادة حقوق الإنسان، في إطار المواد الدراسية في مرحلة الليسانس.

كما أشارت الباحثات في مؤسسات المجتمع المدني، إلى أهمية التطرق إلى العديد من القضايا التي تخص النساء، مثل قضايا النساء المعيلات لأسر، وقضايا الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني ذاته، وتفعيل مفهوم الإدارة الرشيدة، المعتمدة على منهجية النوع الاجتماعي، داخل مختلف المؤسسات، إضافة إلى دراسة كيفية تفعيل الموازنات العامة للدولة، بما يضمن تجسيدها لمنهجية النوع الاجتماعي. والاهتمام بتلك القضايا الشائكة الخاصة بالعنف ضد النساء، والمتمثل بقضية «اغتصاب الزوجات» وقضية «زنا المحارم»، إضافة إلى قضية اقتسام الثروة المتكونة خلال العلاقة الزوجية، عند انفصال الزوجين، وغيرها من القضايا الشائكة، والتي ما زالت مسكوتاً عنها، في كثير من الأحيان.

الملاحق

الجدول الرقم (1)
رسائل الدكتوراه بقسم اجتماع، من تاريخ النشأة وحتى 1969

التخصص	ذكور	إناث	الإجمالي
أنثروبولوجيا	2	ـ	2
نظرية اجتماعية	1	ـ	1
علم اجتماع سياسي	1	ـ	1
علم اجتماع بدوي	1	ـ	1
علم اجتماع ديني	1	ـ	1
الإجمالي	**6**	ـ	**6**

الجدول الرقم (2)
من عام 1970 حتى1979

التخصص	ذكور	إناث	الإجمالي
تربوي	2		2
عائلي	2	2	4
مناهج بحث	2	1	3
اجتماع تنظيم	1		1
صناعي	6	3	9
تنمية وتخطيط	3	2	5
بدوي	2	1	3
حضري	4	2	6
أنثروبولوجيا	4		4
قانوني	1		1
ريفي	1		1
مهني	1		1
سكان	1	1	2
نظرية	1		1
عسكري	1		1
الإجمالي	**32**	**12**	**44**

الجدول الرقم (3)
من سنة 1980 حتى سنة 1989

التخصص	ذكور	إناث	الاجمالي
أنثروبولوجيا	4		3
نظرية	2	1	3
اجتماع سياسي	3	1	4
ريفي	2		2
حضري	2		2
صناعي	2		2
تنمية	3	1	4
تربوي	1		1
عائلي		2	2
جنائي	1	1	2
الإجمالي	**20**	**6**	**26**

الجدول الرقم (4)
من 1990 حتى 1999

التخصص	ذكور	إناث	الإجمالي
جنائي	2		2
سياسي	4		4
صناعي	3		3
تنمية	1		1
أنثروبولوجيا		4	4
حضري	2	2	4
سكان	1		1
ثقافي		1	1
ديني	1		1
إعلام	1		1
بدوي		1	1
الإجمالي	**15**	**8**	**23**

الجدول الرقم (5)
من عام 2000 حتى نهاية 2015

التخصص	ذكور	إناث	الإجمالي
جنائي	1	1	2
سياسي	1	2	3
أنثروبولوجيا	4	9	13
مجتمع مدني		2	2
ديني	1		1
تنمية	8	1	9
عائلي		4	4
اجتماع معرفة	1	1	2
نظرية	1	3	4
ثقافي		2	2
إكلنيكي		1	1
جريمة	2		2
سكان	1		1
الإجمالي	**20**	**26**	**46**

الجدول الرقم (6)
توزيع عيِّنة الرسائل وفقاً للنوع،
من تاريخ النشأة وحتى كانون الأول/ديسمبر 2015

	ذكور	إناث	الإجمالي
من تاريخ النشأة وحتى 1969	6	ـ	6
من عام 1970 ـ 1979	32	12	44
من عام 1980 ـ 1989	20	6	26
من عام 1990 ـ 1999	15	8	23
من 2000 وحتى 2015	20	26	46
الاجمالي	**93**	**52**	**145**

الجدول الرقم (7)

رسائل الدكتوراه(*)، بقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، المتعلقة بدراسات المرأة والنوع الاجتماعي، منذ تاريخ النشأة، وحتى كانون الأول/ديسمبر عام 2015

م	اسم الباحث	المشرف	التخصص	سنة الإجازة	عنوان الرسالة
1	فؤاد دياب عبد التواب	عبد العزيز عزت	اجتماع سياسي	1960	قياس اتجاه الرأي العام حول منح المرأة حقوقها السياسية
2	إسماعيل حسن عبد الباري	حكمت أبو زيد	تنمية وتخطيط ورعاية	1975	دور المرأة المصرية في تنمية المجتمع المخطط، دراسة تطبيقية على عيِّنة من العاملات في مجالات التنمية الاجتماعية في الريف والحضر
3	مديحة محمد سيد إبراهيم	إبراهيم أبو الغار	اجتماع عائلي	1987	الحراك المهني للمرأة العاملة وأثره في التنشئة الاجتماعية لأبنائها، دراسة ميدانية على عيِّنة من الأمهات العاملات بمدينة المنصورة
4	إيمان يوسف البسطويسي	نبيل صبحي	اجتماع بدوي	1995	المرأة في المجتمعات الصحراوية، دراسة للمرأة في قبيلة الجبالية بجنوب سيناء
5	ليلى كامل عبد الله البهنساوي	سامية الخشاب	دراسات المرأة	2003	الأنشطة غير المنظورة للمرأة بالقطاع غير الرسمي الحضري بمدينة القاهرة

يتبع

(*) اعتمد إعداد ذلك الملحق، برسائل الدكتوراه، بقسم اجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، على ثلاثة مصادر أساسية:

ـ ملحق ببليوغرافيا الرسائل، الذي أعده (بدوي، 2009: 440-451)؛ **دليل الرسائل الجامعية، التي أجازتها كلية الآداب، جامعة القاهرة، والمسجلة من كانون الثاني/يناير 1996، حتى شباط/فبراير 2013**، جامعة القاهرة، كلية الآداب، وحدة النشر العلمي، كلية الآداب، 2013، ص 299-305، وسجل توثيق الرسائل الجامعية، بقاعة مكتبة كلية الآداب، جامعة القاهرة.

تابع

6	فاطمة حسين القبيسي	سامية الخشاب	المجتمع المدني	2003	مشاركة المرأة القطرية في تنظيمات المجتمع المدني، دراسة ميدانية عن دور المرأة في الجمعيات الأهلية
7	عائشة محمد بن مسعود فشيكة	أحمد عبد الله زايد ـ أحمد النكلاوي	اجتماع عائلي	2007	المكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمع الليبي ـ دراسة للحراك الاجتماعي للمرأة في مدينة طرابلس
8	مها محمد محمد حسين	فاروق العدلي ـ نبيل صبحي حنى	أنثروبولوجيا	2007	العذرية والثقافة دراسة في أنثروبولوجيا الجسد
9	أريج البداروي زهران	أحمد مجدي حجازي ـ سعد إبراهيم جمعة	اجتماع معرفة	2008	الإبداع النسوي في مصر: تحليل سوسيولوجي للسير الذاتية للمبدعات
10	انتصار مسعود محمد حسن	أحمد عبد الله زايد ـ محمد كمال التابعي	اجتماع عائلي	2008	المرأة الليبية بين التقليدية والحداثة: دراسة ميدانية عن المرأة المتعلمة في مدينة بنغازي
11	أميمة محمد السيد أبو الخير	أحمد عبد الله زايد	اجتماع سياسى	2009	النخبة النسوية في مصر: دراسة سوسيولوجية
12	حنان بشير صالح الصويعي	سامية مصطفى الخشاب	اجتماع عائلي	2009	الجرائم المستحدثة للمرأة الليبية: دراسة ميدانية بالمؤسسات العقابية والإصلاحية في مدينتي طرابلس والزاوية
13	عزة حامد زيان غانم	أحمد مجدي حجازي ـ سامية الخشاب	اجتماع عائلي	2010	النوع الاجتماعي وانحراف الفتيات في المجتمع المصري الحضري دراسة ميدانية في مؤسسة رعاية الفتيات بالعجوزة
14	فريال عادل عبد الشافي	هناء الجوهري	الأنثروبولوجيا	2015	الرجولية والتنميط النوعي للرجل، بين التصور والممارسات اليومية
15	محمود فاضل غديره	محمود فهمي الكردي	تنمية اجتماعية	2015	العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي الرسمي، دراسة ميدانية على محافظتي اللاذقية وطرطوس، في الجمهورية العربية السورية

ملحوظة: يوجد خمس رسائل دكتوراه، لباحثات وباحثين غير مصريين.

المراجع

بدوي، أحمد موسى (2009). **الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة: حالة علم الاجتماع بالجامعات المصرية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 76)

خليل، عزة (محرر) (2005). **الحركات الاجتماعية في العالم العربي**. القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، المنتدى العالمى للبدائل، مكتبة مدبولي.

دليل الرسائل الجامعية، التي أجازتها كلية الآداب، جامعة القاهرة، والمسجلة من يناير 1996، حتى فبراير 2013. جامعة القاهرة، كلية الآداب، وحدة النشر العلمي، كلية الآداب، 2013، ص 299-305.

شلقامي، هانيا (تحرير وتقديم) (2015). **دراسة النوع والعلوم الاجتماعية**. ترجمة سهام سنية عبد السلام. القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة

الصدة، هدى (تحرير وتقديم) (2015). **النسوية والدراسات التاريخية**. ترجمة عبير عباس. القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة. (ترجمات نسوية)

الصلح، كاميليا فوزي وثريا التركي (1993). **في وطني أبحث: المرأة العربية في ميدان البحوث الاجتماعية**. الترجمة إشراف أسعد حليم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (2006). **مسرد ومصطلحات النوع الاجتماعي**. رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية «مفتاح».

مركز خدمات المنظمات غير الحكومية. **إدماج النوع الاجتماعي في سياسات وأنشطة المنظمات غير الحكومية**، ضمن سلسلة «الأدلة الإرشادية» التي يصدرها مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، ص 2.

هيسي ـ بابير، شارين ناجي وباترشيا لينا ليفي (2015). **مدخل إلى البحث النسوي: ممارسة وتطبيقاً**. ترجمة هالة كمال. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

Sholkamy, Hania (2012). «The Jaded Gender and Development Paradigm of Egypt.» *Ids Bulletin*: vol. 43, no. 1.